TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The disparities of supra regional interactions and the limits movement of International actors An evaluation vision for the future of Middle East

Prof .Dr. . Ahmed Adnan Kadhim*
University of Baghdad- College of physical education and sport sciences

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 26 Jan 2019
- Accepted 6 Feb 2019
- Available online 20 Aug 2019

Keywords:
- Middle East
- supra regional
- strategies
- stability
- International studies

Abstract: The article had been tackled the current international community which suffered from the chaos of conflicts and wars that have resulted from successive crises ; because of the hard circumstances which seemed noticeable in the Middle East and elsewhere .

So that we couldn't see any development in the re- production of effective means and guarantors for the security and stability of the dynamics of the supra-regional interactions which were moving by the divergences of interests and its contradictions and disparities alike ; but sometimes we found many kinds of conflicts and wars that were administered by proxy. And from another hand, we witnessed another patterns of international and direct regional intervention , So the last form of wars , as such as we found a prevalent interpolation inside the Syrian war, the Yemeni war, and the Libyan war and so on .

The article had researched about the fears and warnings of supra regional great-powers (Russia, China, etc.) to limit the ineffectiveness and effectiveness of international variables on the level of international politics for controlling over the stability of the Middle East consequently.

Especially after the events as known as the Arab spring revolutions since 2011, owing to the spread of a new phase of intense rivalries that confirmed the oscillating probabilities between the conflict and cooperation alike .

All of these developments led to the loss of opportunities for cooperation in the final outcome due to the delay in settling these types of conflicts and wars as result of the imbalance within the form of alliances between the powerful actors (the powers of the emerging regional and the international actors alike), which seek to secure its influence even at the expense of the stability in Middle east (The reality of political settlements that came from

* **Corresponding Author:** Ahmed Adnan Kadhim**, E-Mail:** dr.ahmedkadhim987@gmail.com **,Tel: , Affiliation**: University of Baghdad- College of physical education and sport sciences

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

outside the frontiers). Furthermore , The strategic orientations remain aligned in a parallel with the political alliances (the Iranian-Turkish regional role supported by Russia) to be done in front of the regional role of the Arab Gulf states that supported by the United States of America .

Finally , the frameworks of the cooperation and conflict began to discuss broadly for the future of the Middle East, where the interests of the superpowers were intertwined with the interests of the supra regional powers, without making any significant progress towards solving the recent problems and pending crises that threaten the security of the region as thoroughly . And for dealing with the most dangerous issues and matters of the whole region , as such as the Palestinian-Israeli conflict and how to rebuilding the peace within societies in the post wars period that erupted ultimately in the middle east region .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 96-123

تباينات التفاعلات فوق الإقليمية وحدود حركة الفواعل الدولية

رؤية تقويمية في مستقبل الشرق الأوسط

أ.د. احمد عدنان كاظم

جامعة بغداد ـ كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 26/كانون الثاني/2019
- القبول : 6/ شباط /2019
- النشر المباشر : 20/ اب /2019

الكلمات المفتاحية :

- الشَّرق الأوسط
- فوق الاقليمية
- الاستراتيجيات
- الاستقرار
- الدراسات الدولية

الخلاصة : تم تناول البحث مع المجتمع الدولي الحالي الذي عانى من فوضى الصراعات والحروب التي نجمت عن الأزمات المتتالية ؛ بسبب الظروف الصعبة التي بدت ملحوظة في الشرق الأوسط وأماكن أخرى.

بحيث لم نتمكن من رؤية أي تطور في إعادة إنتاج الوسائل والضمانات الفعالة لأمن واستقرار ديناميات التفاعلات فوق الإقليمية التي كانت تتحرك بسبب تباين المصالح وتناقضاتها وتفاوتاتها على حد سواء ؛ ولكن في بعض الأحيان وجدنا العديد من أنواع الحروب والحروب التي كانت تدار بالوكالة. ومن ناحية أخرى ، شهدنا أنماطًا أخرى من التدخل الإقليمي الدولي والمباشر ، وبالتالي فإن الشكل الأخير للحروب ، على هذا النحو ، وجدنا استيفاءًا سائدًا داخل الحرب السورية والحرب اليمنية والحرب الليبية وما إلى ذلك.

بحث المقال عن مخاوف وتحذيرات القوى العظمى الإقليمية العليا (روسيا ، الصين ، إلخ) للحد من عدم فعالية وفعالية المتغيرات الدولية على مستوى السياسة الدولية للسيطرة على استقرار الشرق الأوسط. خاصة بعد الأحداث المعروفة باسم ثورات الربيع العربي منذ عام 2011 ، بسبب انتشار مرحلة جديدة من التنافسات الشديدة التي أكدت الاحتمالات المتذبذبة بين الصراع والتعاون على حد سواء.

كل هذه التطورات أدت إلى ضياع فرص التعاون في النتيجة النهائية بسبب التأخير في تسوية هذه الأنواع من النزاعات والحروب نتيجة للاختلال في شكل تحالفات بين الأطراف الفاعلة القوية (قوى الناشئة الإقليمية و الجهات الفاعلة الدولية على حد سواء) ، التي تسعى إلى تأمين نفوذها حتى على حساب الاستقرار في الشرق الأوسط (واقع المستوطنات السياسية التي جاءت من خارج الحدود). علاوة على ذلك ، لا تزال التوجهات الاستراتيجية تتماشى مع التحالفات السياسية (الدور الإقليمي الإيراني التركي المدعوم من روسيا) التي يتعين القيام بها أمام الدور الإقليمي لدول الخليج العربية التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية.

أخيرًا ، بدأت أطر التعاون والصراع تناقش على نطاق واسع لمستقبل الشرق الأوسط ، حيث تتشابك مصالح القوى العظمى مع مصالح القوى الإقليمية العليا ، دون إحراز أي تقدم كبير نحو حل المشكلات الأخيرة والمعلقة الأزمات التي تهدد أمن المنطقة تمامًا. وللتعامل مع أخطر القضايا والمسائل في المنطقة بأسرها ، مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وكيفية إعادة بناء السلام داخل المجتمعات في فترة ما بعد الحروب التي اندلعت في نهاية المطاف في منطقة الشرق الأوسط..

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

المقدمة :

يمكننا أن نوصف المجتمع الدولي الراهن بالمجتمع الفوضوي الذي تسوده الصراعات والأزمات والحروب المتوالية من دون أن نلحظ أي وسائل ضامنة للاستقرار في ديناميكيات التفاعلات فوق الإقليمية التي باتت تتحرك بتباينات المصالح وتناقضاتها ؛ بسبب خشية وحذر القوى الإقليمية الصاعدة (إيران ، تركيا ، والسعودية وما سواها) من عدم جدوى وفاعلية المتغيرات الدولية الحاصلة على مستوى السياسة الدولية في ضبط استقرار منطقة الشرق الأوسط عموماً (دور القوى الكبرى مثل روسيا والصين حيال تنافسيتها المُحتدمة مع القوى العظمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) ، لا سيما بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي الحاصلة منذ عام 2011 والتي جاءت لتنذر تدشين مرحلة جديدة من التنافسات غير المستقرة عبر التدخل بصراعات إقليمية جانبية في المنطقة من الصعب التحكم بإدارة أسباب صيرورتها ومن ثم تسويتها لاحقاً نظراً لتعدد أطرافها (الحروب التي تُدار بالوكالة أو بالتوازي) . إذ تتشكل في إطار الأخيرة متبنيات الأطر الاستراتيجية الجديدة من بُعد تنافسي ولعموم الفواعل الإقليمية والدولية ، لضمان ديمومة بقاءها على خط المواجهة ؛ ناهيك عن تنامي مستويات انعدام الثقة بالآخر والتشكيك في نوايا الفاعلين الإقليميين والدوليين على حدٍ سواء (رؤية كينيث أولمان من المُحافظين الجُدد) ، مما جعل هذه الرؤية تنحصر حول إعادة التقييم في قضايا الأمن الراهنة التي سوف لن تكون في طريقها نحو التحسن ، وإنما بقاء فواعل القوى فوق الإقليمية في حالة صراع وتنافس وبدعم القوى الكبرى الصاعدة نفسها .

من هنا يمكننا القول إن واقع البيئة الإقليمية لمستقبل الشرق الأوسط سيكون من الصعب السيطرة على تحالفاته الراهنة التي تنذر بحدوث تحولات مُضافة غير مُسيطر عليها ، فضلاً عن ظهور بوادر صيرورة مقومات بيئة إقليمية جديدة مغايرة هي الأقرب لمصالح الأقوياء ؛ ولكن مع الأخذ بالحسبان صيرورة تفاعلات فوق إقليمية تسعى نحو تخطي الحدود المسموح لها في الحركة وبالقدر الذي تتطابق فيه مع مصالح القوى الدولية العظمى مجدداً . بمعنى إن النظام الإقليمي الفرعي في الشرق الأوسط سيكون عرضة لتحولات عدة جميعها ستكون ضمن تحالفات سياسية – أمنية متباينة تقودها إيران وتركيا مع حلفائها من جانب ، يناظرها تحالفات خليجية تجري بتفاهمات من السعودية ودولة الإمارات العربية الاتحادية وما سواها مع حلفائها أيضاً وفي ظل تداخل طرفي المعادلة أعلاه في بُنية التحالفات لهذا النظام الإقليمي الفرعي من جانب آخر ، وبين هذا وذاك احتمالات مستقبلية قد تتأرجح ما بين أزمات ومشكلات عدة باتت الأطراف الإقليمية طرفاً فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، فضلاً عن محاولة جميع الأطراف في استحكام نفوذها بإدارة نوع جديد

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

من الصراعات (الحروب الموازية أو ما تعرف بالحروب الهجينة) التي تُعّد جزءًا من أنماط الحروب بالوكالة التي سادت في مرحلة سابقة خلال الحرب الباردة ولكنها تختلف في تفاصيل إدارتها بالشيء الكثير .

أهمية البحث :

تنطلق أهمية البحث من الفوضوية التي باتت تسود الصراعات والحروب المتوالية في منطقة الشرق الأوسط ؛ بسبب الأزمات التي دخلت في إطار ديناميكيات التفاعلات السياسية فوق الإقليمية المنتظمة بتباينات المصالح وتناقضات التنافس التي تُدار بقواعد جديدة تقع خارج ما تعارف عليها القانون الدولي العام والأعراف الدبلوماسية والمواثيق الدولية جميعاً (احترام سيادة الدول وضمان أمنها واستقرارها) ؛ بسبب خشية وحذر القوى العظمى والكبرى وما سواها من عدم جدوى وفاعلية الآليات المتاحة حالياً في إدارة متغيرات القوة النوعية المؤثرة في ضبط استقرار منطقة الشرق الأوسط عموماً . لا سيما بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي الحاصلة منذ عام 2011 ، والتي جاءت لتنذر ببدء مرحلة جديدة من التنافسات المحتدمة عبر التدخل بصراعات وحروب إقليمية من غير الممكن تجاوز تداعياتها على العالم (الحرب بالوكالة).

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في التباينات الحاصلة على صعيد التفاعلات فوق الإقليمية التي باتت تتجاوز حدود حركة الفواعل الدولية والإقليمية المسموح لها في إطار التنافس الذي تديره قوى كبرى صاعدة تروم منافسة القوى العظمى على طبيعة وشكل النفوذ والهيمنة حيال منطقة الشرق الأوسط حاضراً ومستقبلاً ، مع الأخذ بالحسبان ظهور بوادر صيرورة مقومات بيئة إقليمية جديدة مغايرة هي الأقرب لمصالح محاور الأقوياء بالتحديد ؛ ولكنها تداخلت ضمن تفاعلات فوق إقليمية ونُسق فرعية مُضافة تسعى نحو تخطي ما هو مسموح به في الحركة وبالقدر الذي تتطابق فيه مع مصالح القوى الدولية العظمى مجدداً . بمعنى إن النظام الإقليمي الفرعي في الشرق الأوسط سيكون عرضة لتحولات نوعية ستجري ضمن تحالفات سياسية – أمنية متباينة تقودها روسيا والصين ودول إقليمية أخرى متفقة معها في الرؤية من جانب ، يناظرها تحالفات خليجية تجري بتفاهمات من السعودية ودولة الإمارات العربية الاتحادية وما سواها بالتنسيق والتعاون مع الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي طرحتها إدارة الرئيس دونالد ترامب .

فرضية البحث :

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

تنطلق فرضية البحث من أن منطقة الشرق الأوسط باتت في صلب الصراعات والحروب التي تُدار من الخارج (دور القوى العظمى والقوى الكبرى فوق الإقليمية) ، ومن الصعب الخروج من هذه الحلقة المفرغة إلا بخروج عدد من الدول عن منظومة المدار الإقليمي ، طالما أنها كانت في السابق جزءًا من المنظومة الدولية التي أديرت على حساب المصالح الشعبية والاقليمية ، لتكون كفة ميزان المصالح راجحة لصالح منظومة تعاون جديدة . إذ لم تعد تركيا وإيران والسعودية وما سواها من الدول التي تُصنّف من ضمن الدول الطرفية بسبب ضغط الظروف والتحولات المتسارعة في الشرق الأوسط ، مما لا يدع مجالاً للشك في أن تؤدي هذه الدول دوراً محورياً في قضايا الصراع والتعاون الحاصلة بالشرق الأوسط ، في ظل التعاون والتنسيق أيضاً مع القوى الكبرى الصاعدة مثل روسيا والصين وما سواها لتسوية بعض قضايا الحرب والصراع المحتدم منذ أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011 (الحرب في سوريا ، الحرب في اليمن ، صراع النفوذ الإقليمي والدولي في ليبيا ، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وما سواها من القضايا) .

منهجية البحث :

استند البحث إلى منهجية محددة تمثلت في توظيف المنهج الواقعي التجريبي لمعرفة سلوك كل دول في محيط عملها الخارجي لقياس معادلة الموازنة ما بين أبعاد أطر التنافس والتعاون من عدمها في إطار المحيط الإقليمي لدول الشرق الأوسط ، الذي مازال يشهد موجة من الصراعات والحروب الحاصلة قرب حدوده الجغرافية السياسية المنتظمة في تحالفات استراتيجية متباينة ، مع الاستعانة بالمنهج الاستشرافي لتحديد الاحتمالات المرجّحة من تباينات تفاعلات العلاقات فوق الإقليمية ضمن أطر الصراع والتعاون حصراً ، فضلاً عن الاستفادة من المنهج النسقي كأحد المناهج الحديثة في دراسة وتحليل النظام الدولي الراهن ومكوناته الفرعية .

هيكلية البحث :

انقسم البحث إلى مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات مع التوصيات موزعة في ثلاث مباحث ومطلبين لكل مبحث ، بحث الأول في الخيارات المُتاحة أمام مستقبل الشرق الأوسط لمعرفة واقع تباين مصالح القوى الكبرى فوق الإقليمية وتناقضها مع مصالح القوى العظمى ، مع تحليل النمط التصنيفي للدول غير الطرفية والمسئوليات الإقليمية للقوى الصاعدة التي تؤديها في منطقة الشرق الأوسط . أما المبحث الثاني فقد بحث في التنافس الاستراتيجي الراهن للقوى الكبرى الصاعدة حيال مستقبل الشرق الأوسط ، لإدراك مخاطر فوضى

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

الصراعات والتوجه نحو التعاون البديل ، ولتشخيص التنافسية المفرطة في ظل ضعف إدارة الصراعات نفسها . في حين بحث المبحث الثالث بأبعاد الاستراتيجية الأمريكية الراهنة في عهد الرئيس ترامب ، لتحديد مستقبل الشرق الأوسط في ظل اضطراب مجالات التعاون والاحتمالات المرجّحة في مستقبل التعاون والصراع لمنطقة الشرق الأوسط عموماً .

المبحث الأول : الخيارات المُتاحة أمام مستقبل الشرق الأوسط :

تكمن الخيارات المُتاحة أمام مستقبل الشرق الأوسط في أبعاد سياسات المحاور الإقليمية ومضامين الاستقطاب الدولي شديدة التمركز الحاصلة بشكل ملفت للنظر في عموم المنطقة بأكملها ، وذلك من أجل حماية مصالح القوى الإقليمية والدولية على حدٍ سواء ، ولتأمين نفوذها حتى وإن كان على حساب استقرار تلك الدولة أو ما سواها من الدول (التسويات السياسية الراهنة المطروحة من خارج الحدود) . بمعنى العمل على صيرورة مشاريع علاقات إقليمية بديلة عن ما طرح سابقاً في أروقة الإدارة الأمريكية ، أبرزها مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع الذي يرمي إلى ترتيب توازنات المنطقة من جديد وعلى أساس المعادلة الصفرية التي تلحق الضرر والخسائر بجميع أطراف اللعبة السياسية في العلاقات الدولية والإقليمية عموماً ، ومن ثم البدء في تسويات لاحقة تكون الأقرب لما هو مطروح حالياً في صفقة القرن التي تحاول إدارة ترامب أن تجريها وتسوّق لها حيال حلفائها مستقبلاً .

كما أن استثمار خيارات المرحلة الراهنة في منطقة الشرق الأوسط سيكون ضمن أولويات الفهم والادراك الاستراتيجي للقوى الدولية والإقليمية الكبرى الصاعدة التي تنشد إحداث حالة من التوازن في إدارة ملفات وأزمات المنطقة ، طالما أنها ترمي إلى تأمين مصالحها الآنية وفقاً لمعادلة إضعاف المنافسين والتحرك نحو تمكين حالة التحكم على أرض الواقع من خلال ايجاد الأدوات والوسائل الفاعلة في إدارة الصراعات (دور روسيا وإيران وتركيا في مباحثات جينيف والاستانة وسوتشي وما سواها من أجل تسوية الصراع في سوريا) .

أما سعي بعض دول الشرق الأوسط في تحديد توجهاتها الاستراتيجية بأطر موازية للتحالفات السياسية المتناظرة (الدور الإقليمي الإيراني – التركي المدعوم من روسيا) التي تستند إلى حالة من الاستقطاب المحوري والمدعومة حالياً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية سيما في المحيط الإقليمي للشرق الأوسط المعروف ؛ فقد جاء بدافع العمل من أجل أن تكون أكثر تأثيراً لما يجري تارة ؛ بسبب الخشية من تنامي نفوذ بعض القوى المناظرة والمنافسة لها على طول خط المواجهة حول ديمومة الحفاظ على هذا النفوذ وتلك المصالح في الشرق الأوسط عموماً (الدور الإقليمي الخليجي الذي تقوده السعودية وما سواها) تارة أخرى .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

لاسيما وإن هناك بعض الفواعل الإقليمية قد بدأت تستثمر وجود متوالية الأزمات في الشرق الأوسط من أجل توظيفها لصالحها من الناحية السياسية والاستراتيجية ، ومن ثم توجيهها نحو صيرورة رؤية جديدة لما يمكن أن يجري عليه العمل حاضراً ومستقبلاً في ضوء صراع التكتلات الاقتصادية العالمية الراهن (أمريكا والصين) وتداخل سياسات المحاور الإقليمية والدولية حيال أزمات ومشكلات الشرق الأوسط بأكملها (التنافس الروسي – الأمريكي) , لذا ستكون الأخيرة أمام احتمالات عدة مرجحّة ما بين الاستقرار من عدمه من جانب ، أو البقاء في معادلة إدارة الأزمات أو الحروب التي تجري بالوكالة ، وهذا هو الاحتمال المُرجّح في مشهد التنافس والصراع الحاصل في منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر .

المطلب الأول : تباين مصالح القوى الكبرى فوق الإقليمية وتناقضها مع مصالح القوى العظمى :

بدأ مستقبل منطقة الشرق الأوسط تتشابك فيه مصالح القوى الكبرى فوق الإقليمية مع مصالح القوى العظمى من دون ان تتقدم خطوات ملحوظة في حل ومعالجة المشكلات والأزمات التي باتت تهدد أمن المنطقة بأكملها ، ناهيك عن تناقض السياسات الاستراتيجية في تعاطيها مع أخطر ملفات وقضايا المنطقة ، لا سيما الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في ظل تباين الرؤى واختلاف الإرادات التي تروم إرساء أسس السلام والاستقرار في داخل دول الشرق الأوسط بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي الحاصلة منذ عام 2011 [1] . من هنا جاءت تأكيدات وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في الثامن والعشرين من آذار عام 2019 بأن خطة السلام في منطقة الشرق الأوسط التي ستطرحها الولايات المتحدة الأمريكية لاحقاً ، سوف تكون وفقاً لمعايير جديدة مما يحتم عليها أن تتخلى عن المعايير القديمة التي تتعلق بقضايا القدس والمستوطنات وما سواها من الإشكاليات ؛ بسبب فشل المقاربات القديمة بحسب الرؤية الأمريكية الراهنة [2].
لا سيما وأن الدول الكبرى فوق الإقليمية مثل روسيا والصين وما سواها من الدول باتت تدرك مع حلفائها الإقليميين عدم جدوى تمثيل الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط دولي محايد في قضايا الصراع الحالية ومنها الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، ولا بُدّ من تحالفات سياسية وأمنية جديدة يجري ترتيبها على وفق مصالح دول المنطقة حصراً .

([1]) بهروز ثابت و سيروس روحاني ، رياح التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، دار الساقي للطباعة والنشر ، بيروت ، 2018 ، ص ص 3 – 4 .

([2]) بومبيو: سنتخلى عن المعايير القديمة بخطة سلام الشرق الأوسط ، أخبار سكاي نيوز ، الإمارات العربية المتحدة ، 28 / 3 / 2019 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي الأخرى تمتلك مشروعاً استراتيجياً آخر في المنطقة والذي يتمثل في استكمال فرض هيمنتها للتحكم بالشرق الأوسط بأكمله ، من خلال استحكام هذا النوع من الهيمنة بمشروع فكري – قيمي تسعى فيه إلى فرض رؤى جديدة مُضافة مع بقاء حالتي الصراع والتوتر مستمرتين باتجاه التصاقهما بأهداف أمريكية حيوية لا تنفك أن تكون مصدر انعدام الاستقرار في عموم المنطقة ، طالما أن الولايات المتحدة تروم حماية مصالحها الاستراتيجية الاقتصادية وحتى العسكرية في ظل ضمان الحفاظ على أمن حلفائها التقليديين حاضراً ومستقبلاً [1] .

من هنا وصف العالم النرويجي جير لندستاد (Geir Lundestad) النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية منذ مدة ، بأنه عالم جزئي تجري فيه الدعوة إلى تحقيق الإمبراطورية كما حصل في عهد بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر مع أن الأخيرة كانت مصنّفة بالمرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي وقتئذ ، وتصنّف ثالثاً مرة ثانية بعد روسيا وفرنسا من حيث الانفاق العسكري آنذاك (وحتى في أوج قوتها عام 1870) ؛ والسبب في ذلك رجحان قوتها البحرية على ما سواها من دون أن تتفوق على الأخريات في المجالات غير البحرية ، والشيء نفسه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1945 التي باتت قوتها العسكرية والسياسية يقيدها التنافس السوفيتي الحاصل في مرحلة الحرب الباردة وكما وصفها هنري كيسنجر بالنظام العالمي الأمريكي في الأقل من نصف العالم [2] . لذا جاءت رؤية أميتاف أشاريا (Amitav Acharya) لتوصيفه بالنظام العالمي الذي يرتكز على الإقليمية والخيارات المتعددة ، لنكون أمام مفاهيم عدة ستكون بديلة عن السعي نحو استحكام مقومات الهيمنة التقليدية التي سادت في مرحلة سابقة [3] . وهذا ما يمكن أن نطلق عليه وفقاً لرأي الباحث بالتباينات فوق الإقليمية التي ستطرح خيارات جديدة من الصعب تجاوز مضامينها ، طالما أن القوى الكبرى الصاعدة دولياً وإقليمياً مثل روسيا والصين بالتعاون مع إيران وتركيا وما سواها ستكون الحاضرة في أي تسوية للمشكلات والأزمات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط حاضراً ومستقبلاً .

---

(1) د . محمد طالب حميد ، العلاقات الإيرانية الأمريكية : توافق أم تقاطع ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2016 ، ص 5 .

(2) نقلاً عن : جوزيف ناي ، هل أنتهى القرن الأمريكي ، ترجمة : محمد إبراهيم عبد الله ، منشورات شركة العبيكان للتعليم ، الرياض ، السعودية ، 2015 ، ص ص 15 – 17 .

(3) نقلاً عن : جوزيف ناي ، المصدر نفسه ، ص 17 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

كما أن تصاعد نفوذ بعض القوى الإقليمية في المنطقة بات مسألة طبيعية طالما أن البيئة السياسية للشرق الأوسط تشهد انعداماً للاستقرار سيما في علاقات الدول الكبرى المؤثرة فيه ، من هنا نلحظ تنامي النفوذ الإيراني على سبيل المثال لا الحصر نتيجة للطموح الذاتي في أن تؤدي دوراً إقليمياً مؤثراً ومن ثم تتحول إلى شريك دبلوماسي من خلال استثمار مقومات القوة الكامنة فيها (احتياطيات النفط والغاز) ، فضلاً عن السعي من أجل ايجاد مساحة أكبر للتأثير لهذا النفوذ ، لتكون قريبة الشبه من المفهوم الروسي الشريك الاستراتيجي معها عبر ما يسمى بالمجال القريب [1] .

أما تركيا فتجدها الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الفاعلة التي تروم في أن تؤدي دوراً جيو – استراتيجياً محورياً في منطقتي الشرق الأوسط وحتى البلقان بفضل فاعلية حركتها في المجالين السياسي والاقتصادي ، لتتحول تركيا وفقاً للرؤية الأمريكية إلى دولة ذات فعل محوري جيوبوليتيكي يمكن التعويل عليه في ايجاد معادلة عسكرية جديدة محورها تركيا للسيطرة على قوس النفط الكبير الممتد من آسيا الوسطى وبحر قزوين وصولاً إلى الخليج العربي [2] . على الرغم من حدوث بعض حالات التوتر في العلاقات الأمريكية التركية وفي مراحل محددة سيما بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي منذ عام 2011 ؛ ولكن المرحلة الراهنة تقتضي البدء بترتيب ملفات قضايا منطقة الشرق الأوسط وبشكل مغاير عما سبق ، من هنا جاء القرار الأمريكي في العشرين من كانون الأول عام 2018 لترتيب الأوضاع مع تركيا ، من أجل البدء في الانسحاب التكتيكي من سوريا وافغانستان بعد التنسيق العسكري والاستراتيجي معها وعلى مراحل محددة يجري الاتفاق عليها مسبقاً . لا سيما وإن قرار الانسحاب قد وقعه وزير الدفاع الأمريكي السابق جيمس ماتيس تنفيذاً لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ، ولكن مع إعلان الأول تخليه عن إدارة وزارة الدفاع ؛ بسبب حالة الاختلاف والخلاف في الرؤى الاستراتيجية مع الرئيس ترامب ، في الوقت الذي اعتزم فيه الأخير تغيير وزير دفاعه منذ شهرين ؛ كما أن طبيعة توتر واقع الأحداث في عموم منطقة الشرق الأوسط قد دفع بالولايات المتحدة إلى أن تتجنب إنفاق المزيد من الأموال والتجهيزات العسكرية التي باتت ترهق ميزانية الدفاع الأمريكية العامة حالياً .

المطلب الثاني : الدول غير الطرفية والمسئوليات الإقليمية للقوى الصاعدة :

---

(1) د . عبد المنعم المشاط (وآخرون) ، تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2008 ، ص 101 .

(2) د . عبد العظيم محمود حنفي ، الشرق الأوسط : صراعات ومصالح المتغير الأمريكي والعلاقات التركية الإيرانية ، دار الكتب للنشر ، بيروت ، 2012 ص ص 59 – 60 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

لم تعد تركيا وإيران والسعودية وما سواها تُصنّف من ضمن الدول الطرفية بسبب ضغط الظروف والتحولات المتسارعة في الشرق الأوسط ، مما لا يدع مجالاً للشك في أن تؤدي هذه الدول دوراً محورياً في قضايا الصراع والتعاون الحاصلة في أخطر ملفات الشرق الأوسط (الحرب في سوريا ، الحرب في اليمن ، صراع النفوذ الإقليمي والدولي في ليبيا ، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وما سواها من القضايا) . إذ تكمن إدارة العلاقات البينية بين هذه الدول غير الطرفية في كيفية مواجهة التحديات الاستراتيجية داخل مناطق نفوذ مصالحها ، مع الأخذ بالحسبان العامل الأمريكي المؤثر في إدارة قضايا الصراع والتعاون في ملفات الشرق الأوسط بالكامل على مدى المستقبل القريب .

أما أبعاد مقدمات التنافس فوق الإقليمي فنجده قد تبلور منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي سيما بعد تسريب وثيقة وكالة التنمية الدولية الأمريكية المقدمة إلى الكونغرس الأمريكي التي حملت عنوان (التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط) ، من أجل المُضي بتشكيل تكتل إقليمي واسع يضم دول المشرق العربي بالتعاون مع تركيا وإسرائيل ، وكما اقترحه مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبيغنيو بريجنسكي وقتئذ، للاتفاق على صيغة تكاملية محددة للمسئوليات وعلى شاكلة ما حصل في منظمة الأمن والتعاون الأوربي التي تأسست منذ عام 1975 ، والشيء نفسه حدث عندما طرح هنري كيسنجر الفكرة نفسها بعد احتلال العراق في العام 2003 ، وذلك لغاية محددة مفادها درء حدوث أي فراغ سياسي في منطقة الشرق الأوسط ، ولمنع أي دولة في أن يكون لها التأثير المباشر في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي حاضراً ومستقبلاً [1] .

مع الأخذ بالحسبان التحولات السياسية التي أحدثتها العولمة على الصعيد الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي والتي أجرت تغيراً ملحوظاً في مفهوم سيادة الدولة التي باتت توصف بنسبية السيادة ، كونها تأثرت بشروط العولمة التي فرضت حالة من التداخل في إدارة مسئوليات العلاقات الاقتصادية والثقافية وما سواها ، وانتجت بيئة سياسية دولية تعمل بتنافسية شديدة عابرة للحدود من أجل تأمين المصالح وحصر آفاق التعاون في حدود ضيقة ضامنة لتفوق طرف ما أو تحالف ما على ما سواه ، فضلاً عن دخول مفاهيم جديدة في عولمة حقوق الإنسان والديمقراطية لتكون جزءاً من حقوق الشعوب التي تطلب توفير الحماية الأممية لها في حالة قمع سلطات أي دولة لمواطنيها ورعاياها [2] . أما متغيرات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011 فنجدها تشهد تمركز القوى الكبرى الصاعدة فوق الإقليمية

---

(1) د . أحمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل ، دار زهران ، عمّان ، 2010 ، ص 170 .

(2) أحمد جلال محمود عبدة ، صراع القوى المدنية – العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002 – 2010) ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2015 ، ص 17 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

في إدارة بعض ملفاته (كما هو الحاصل في التدخل الروسي في سوريا منذ عام 2015) ، ناهيك عن دور كل من تركيا وإيران في تحديد اتجاهات حل معضلة الأزمات المتوالية التي نراها في الحروب المشتعلة في اليمن وليبيا وما سواها ، لتبرز أمامنا رؤية القيادة الروسية التي لا تروم انتهاء موجة الربيع العربي بظهور قوى إسلامية أكثر راديكالية وتطرف (الاسلام فوبيا والخشية من تداعيات تنامي التيارات الأصولية المتشددة) ؛ لأن الأخيرة تبغي خلق بيئة اجتماعية واقتصادية تتوالد في داخلها وتنتشر الجماعات والتنظيمات الإرهابية المتشددة . لا سيما وإن روسيا تخشى وصول هذه الجماعات والتنظيمات المتطرفة إلى قرب حدودها المشتركة المُطلّة معها في حدود مناطق القوقاز وآسيا الوسطى وما سواها ، مع الأخذ بالحسبان نسبة عدد المسلمين المنتشرين في تلك المناطق وهذا يستدعي التحرك الاستراتيجي المُسبق من أجل درء المخاطر المتوقعة حيال ظهور موجات جديدة من الصراع في تلك المناطق [1] .

ومن ناحية أخرى نجد أن هناك دولة مثل الصين كقوة كبرى صاعدة قد حجزت موقعاً تنافسياً في منطقة الشرق الأوسط معتمدة على ما تحمله من إرث سياسي ودبلوماسي وعلاقات متوازنة مع جميع دول المنطقة ، مما أضاف بُعداً تعاونياً جديداً بدأت فرص بناء مقومات قوته الاستراتيجية تلوح في الأفق ؛ بسبب دور الصين في عملية بناء السلام الراهنة مشفوعاً بدورها التكميلي لضمان تطويع قدراتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية ، لإقناع الآخرين بأن الشرق الأوسط سيكون الساحة التي تقاس فيه حقائق التأثير الدولي والنفوذ خلال المرحلة القادمة ، وبين هذا وذاك تعمل الصين على استثمار مزايا علاقاتها مع إسرائيل في إطار التعاون معها منذ مؤتمر الدار البيضاء عام 1994 ، لاسيما في المجال التكنولوجي مع مضاعفة الزيارات الرسمية مع إسرائيل والتي انتجت العديد من الاتفاقات في مجال نقل التكنولوجيا التي تحتاجها الصين وبخاصة بعد تشكيل اللجنة الصينية – الإسرائيلية المشتركة ، من أجل التخلص من الاحتكار الياباني في هذا المجال ولتقوية قوتها التنافسية حيال روسيا وما سواها من الدول التي تروم ترسيخ آفاق التعاون الاستراتيجي في جميع المجالات أيضاً . فضلاً عن رغبة الصين في تحقيق مكاسب داخلية مُضافة من هذا التعاون الذي تحكمه معادلة زيادة قدرتها على مواجهة المسلمون الذين يستقرون في غربي الصين من جانب، وتنامي الأهداف الإسرائيلية حيال الصين للتأثير عليها في ضبط توريدها للأسلحة لدول الشرق الأوسط من جانب آخر ، وبالمحصلة النهائية إرغام الصين على إيقاف تصدير التقنية النووية إلى إيران في الوقت الذي تفكر فيه إسرائيل بوضع سياسات جديدة تكون أكثر تأثيراً في الدول العربية ، ليكون البديل الأفضل عن

([1]) فراس محمد أحمد الجحيشي ، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة ، الأكاديميون للنشر والبحث ، عمّان ، 2015 ، ص 77 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

التفكير في توريد المنطقة بالأسلحة المتطورة كشكل من اشكال التعاون ، من أجل احتواءها وربما إضعاف دورها بالنتيجة حيال قضايا المنطقة ومنها الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي [1] . من هنا باتت آفاق التعاون الصيني مع عموم دول الشرق الأوسط مشرعة وتحتل حيز كبير في مدركها الاستراتيجي على أمل في أن تكون سوق اقتصاديةٌ واعدة ومجالاً مهماً للاستثمار ، وصولاً إلى غاية أكبر ألا وهي توسعة مجالات التعاون لتشمل الصناعة والتجارة وما سواها من المزايا التي تعود بالنفع والتأثير على مكانتها كقوة كبرى صاعدة حاضراً ومستقبلاً .

المبحث الثاني : التنافس الاستراتيجي الراهن للقوى الكبرى الصاعدة حيال مستقبل الشرق الأوسط :

من دون أدنى شك ستبقى منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة تدخل ضمن مدرك الاهتمام الأمريكي – الأوربي يقابله ويناظره بروز القوى الكبرى الصاعدة المتمثلة في روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي السابق ، مع الأخذ بالحسبان تنامي قوة الصين اقتصادياً كما أسلفنا ومسعاها نحو النفوذ عبر مبادرة الحزام والطريق إلى دول الشرق الأوسط وصولاً إلى شمال وشرق أفريقيا وما سواها من المناطق التي تدخل ضمن المبادرة التي اعلنها الرئيس الصيني شي جينبينغ خلال زيارته إلى كازخستان في عام 2013 ، والتي عرفت بمبادرة البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريقي الحرير البري والبحري للقرن الحادي والعشرين أو ما تعرف باسم حزام واحد وطريق واحد ؛ ولكن هذا المشهد هو الأقرب لأنموذج صراع الأضداد اقتصادياً ، بسبب ضعف أدوات التأثير السياسي في عموم المنطقة من جانب قوة الصين الاقتصادية حصراً .

أما تحليل استراتيجية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الراهنة حيال الشرق الأوسط فأنه يجري ضمن ترتيب أولويات التعاطي مع أزمات المنطقة وإعادة المراجعة في الاستراتيجيات السابقة أيضاً ، وهذا ما اتضح بعد إعلانه في العشرين من كانون الأول عام 2018 للانسحاب من سوريا وافغانستان ، فضلاً عن ترتيب أولويات مجال الحركة ضمن دائرة المحيط الإقليمي للشرق الأوسط ؛ بسبب هواجس الخشية من تزايد نفوذ فواعل وحدات دولية وإقليمية منافسة لها في المنطقة (روسيا وإيران وحتى تركيا تحديداً) .

لاسيما وإن التواجد الإيراني الراهن في ملفات الشرق الأوسط قد أفضى إلى تحول نوعي في نمط التحالفات الاستراتيجية القادمة ، فضلاً عن تغير وجهة أنماط إدارة الصراعات والأزمات حاضراً ومستقبلاً ، كونه بات مصدراً للتقارب في علاقات من نوع آخر تقوده الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى ، من أجل ترتيب أولويات الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لصالح حليفها الاستراتيجي إسرائيل ، وصولاً إلى مبرر

---

(1) فراس محمد أحمد الجحيشي ، المصدر نفسه ، ص ص 77 – 78 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

تقليل التواجد الأمريكي الكبير في المنطقة مستقبلاً ، بمعنى الاستعانة باستراتيجية الرئيس الأمريكي السابق باراك اوباما في إدارة خيار جديد للتعامل الاستراتيجي مع الصراعات الحاصلة في الشرق الأوسط ، بالاستناد إلى مبدأي التوازن من الخارج والقيادة من الخلف (التحالفات الأمنية التضامنية)، لتوزيع الأدوار على الشركاء وتفادي التكاليف الأحادية ومنها التحالف الدولي لمكافحة تنظيم – داعش – الإرهابي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2014 ، من أجل الابتعاد عن نمط التدخل المباشر في الصراعات الراهنة مع استمرار الدعم الأمريكي لحلفائها في مواجهة أي مخاطر قادمة .

المطلب الأول : إدراك مخاطر فوضى الصراعات والتوجه نحو التعاون البديل :

تبقى منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تحتل حيز كبير في اهتمام المختصين الاستراتيجيين كونها مازالت تشكل مركز منظومة الأمن العالمية خلال السنوات الأخيرة ؛ ولأسباب تتعلق بتزايد معدلات التنافس و الصراع بعد أن فشلت دول المنطقة من درء مخاطر اشتعال الحروب فيها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر وجدناها منذ عام 2016 تشهد حروباً تستخدم فيها القوات المسلحة بشكل واسع وبمعدل (7) دول من أصل (16) دولة ، مع الأخذ بالحسبان أن هذه الحروب تجري على أراضيها وجميعها من نتاجات تداعيات ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011 [1] ، على الرغم من محاولات بعض هذه الدول في الخروج من وتيرة الصراعات كما هو الحاصل في العراق وما سواه من الدول .

من هنا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تفكر بحجم إخفاقاتها السابقة في المنطقة ، لا سيما وأن تدخلاتها المباشرة في قضايا الصراع الحاصلة في المنطقة منذ مدة ليست بالقصيرة جعلها تدرك طبيعة التحديات الراهنة وحقيقة تأخر الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية المرجوة ؛ ناهيك عن تزايد كراهية شعوب المنطقة لسياسات الولايات المتحدة التي انتجت المزيد من الحروب والصراعات الجانبية ذات البُعد المذهبي ، مع الأخذ بالحسبان عدم الوصول إلى تحول ديمقراطي حقيقي في أنظمة حكمها السياسية ؛ بسبب تنامي أزمات دول المنطقة على الصعيدين الداخلي والخارجي معاً ، فضلاً عن اصرار بعض القوى الكبرى الدولية والإقليمية لتكون المنافس الحقيقي والمُعلن للولايات المتحدة الأمريكية (روسيا ، الصين ، إيران ، تركيا وما سواها من الدول) لفرض معادلة جديدة في فك الارتباط بالعلاقة الطردية بين منظومات الأمن والاستقرار وإعادة بناء السلام في مجتمعات دول الشرق الأوسط حصراً . في الوقت الذي بدأت الولايات المتحدة ترسل الرسائل القوية لدول الخليج العربي ، من أجل الاعتماد على أنفسهم في تحقيق مصالح وأمن دولها في

---

[1] Ian Davis, Dan Smith and Pieter D. Wezeman , Armed conflicts and instability in the Middle East and North Africa , Stockholm International peace research institute 2017 , P . 1 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

منطقة الشرق الأوسط التي باتت غارقة في آتون الصراعات غير المحمودة العواقب حاضراً ومستقبلاً ، في ظل اختلاف رؤى دول الخليج العربي والولايات المتحدة معها حول كيفية تسوية الصراع في الملف السوري على سبيل المثال ، في الوقت الذي بدأت الإدارة الأمريكية تقلل من اعتمادها على نفط الخليج من خلال تنويع مواردها النفطية وغير النفطية والتوجه نحو بدائل عدة (النفط في القارتين اللاتينية والأفريقية) ، مع تزايد اكتشافاتها النفطية الجديدة المعروفة بالنفط الصخري في داخل الولايات المتحدة ، وبالمحصلة النهائية ستقل الاعتمادية الدولية الاستراتيجية على نفط الشرق الأوسط بالتدرج بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[1].

من هنا بدأت القوى الكبرى الصاعدة مثل روسيا والصين تدرك ضرورة التعاون مع حلفائها الاقليميين في منطقة الشرق الأوسط ، من أجل التخلص من شروط وآليات إدارة النظام العالمي الجديد بقواعده الأحادية السابقة المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية ، كونها أسهمت بشكل كبير في انتشار فوضى الصراعات مع انحسار خيارات التعاون والتنافسية المستقرة ، بدليل انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي من دون أن تنفع الوسائل الأمريكية وحلفائها في محاربته منذ احداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 ، ومن الضروري هنا إعادة المراجعة في الاستراتيجيات السابقة التي تمحورت في استقطابات محورية معبئة بتحالفات أمنية وسياسية متناقضة وغير مستقرة ؛ وبالمحصلة النهائية لا تحقق التوازن المنفعي مع مصالح جميع أطراف دول المنطقة بأكملها .

لذا فأن أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي بعد عام 2011 قد اسهمت في ظهور سمات جديدة في إعادة تشكيل المحاور البينية في علاقات دول المنطقة والتي ألحقت ضرراً كبيراً في النظام الإقليمي العربي ، لتتغير قواعد اللعبة في الساحتين الإقليمية والدولية على حدٍ سواء ؛ بسبب دور القوى الدولية العظمى والكبرى في توظيف هذه السمات لصالح ترتيبات محددة تكمن في الآتي [2] :

1 – انتقال مركز النظام الإقليمي العربي من أجل التعاون المشترك نحو دول الخليج العربي بعد أن كان متمركزاً في مصر وسوريا .

([1]) محمود مصطفى ، مستقبل القوى الكبرى في المنطقة دراسة تحليلية حول التنبؤ بمستقبل الشرق الأوسط ، تموز 2016 ، ص 1 ، متاح على الرابط :
. https://www.sasapost.com/opinion/the-future-of-the-major-powers-in-the-region

([2]) فاروق طيفور ، العلاقات الدولية بين تعزيز الاستقلال وإشكاليات المحاور ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمّان ، السنة / 22 ، العدد / 84 ، صيف 2018 ، ص ص 28 – 29 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

2 – تراجع نفوذ الدولة القومية الحديثة في عموم دول المنطقة العربية .

3 – صعود دور الحركات والفاعلين غير الدول (الجماعات والتنظيمات بأشكالها المختلفة) .

4 – تنامي دور القوى الإقليمية غير العربية الصاعدة والمؤثرة في مجريات الأحداث داخل المنطقة ، بالتنسيق مع القوى العظمى المتنفذة في الشرق الأوسط حصراً .

5 – تراجع أهمية الصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية عموماً بسبب الانشغال في مواجهة تحديات ظاهرة الإرهاب الدولي وما سواه .

بمعنى أن منطقة الشرق الأوسط تشهد حالياً تطوراً ملحوظاً بسبب صراعات القوى فوق الإقليمية التي تروم استثمار فرص تراجع الدور الأمريكي في بعض الملفات (إدارة ملفي الحربين في سوريا واليمن تحديداً) ، لتكون هذه الدول أمام فرص جديدة تتيح لها هامش كبير من الحركة والتأثير في مصالح الآخرين طالما أن مصالحها تقتضي التحرك فيما وراء خطوط التماس معها ، لدرء مخاطر الجماعات الإرهابية التي تعرّضت لخسائر كبيرة بعد عام 2016 ؛ ومن ثم إنهاءها واستئصالها بالكامل تارة ، والمُضي في تغيير الوضع الجيو – استراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط لتسيير منظومة المصالح نحو التعاون وفقاً لترتيبات جديدة تأخذ بالحسبان فاعلية القوى فوق الإقليمية في المنطقة بأكملها تارة أخرى .

المطلب الثاني : التنافسية المفرطة في ظل ضعف إدارة الصراعات :

ترمي سياسات القوى العظمى والكبرى إلى الحفاظ على توازن القوى المتنافسة في عموم منطقة الشرق الأوسط وبحسب مصالح جميع هذه القوى الفاعلة في أزمات وقضايا المنطقة ، أما القدرة على معالجة الأخيرة فيعتمد على مدى توافق منظومة المصالح مع نفوذ كل من هذه القوى وآفاق التعاون المنشودة منها ، لا سيما وأن المتغيرات والأحداث الإقليمية الراهنة وجدناها لم تحدث من قبيل المصادفة ، وإنما هي نتيجة تراكمات لأزمات ومشكلات عدة باتت المحرك الرئيسي لها والمتأتي من سياسات الدول الشرق أوسطية الداخلية والمدعوم بعوامل خارجية لتعمل على تغيير الاستراتيجيات الدولية للقوى العظمى والكبرى الراهنة على حدٍ سواء ، مما جعل النظام الدولي والإقليمي الحالي أكثر عِرضة للفوضى ؛ بسبب الصراعات والحروب الحاصلة فيه منذ مدة ليست بالقصيرة والمُمتدة إلى مرحلة الحرب الباردة . من هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بأن البديل الأنسب والأفضل هو استيعاب النتائج السلبية لفوضى الصراعات والحروب وآثارها المُمتدة على طول التحالفات التي باتت تتحكم بها بوصلة توازنات القوى فوق الإقليمية ، مع

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

الأخذ بالحسبان تعددية مراكز القوى الفاعلة في عموم منطقة الشرق الأوسط التي تروم إحداث تغيرات جيوسياسية تستند إلى استثمار مقومات قوى الضبط المتحكمة في سياسات المنطقة بأكملها وعلى غرار ما جرى سابقاً وحالياً ، لرصد أبرز التفاعلات الشرق أوسطية للقوى فوق الإقليمية الفاعلة في النسق العام بأكمله، ومن ثم الوقوف على أدوارها التكاملية والاحتمالات المُرجحّة من تحالفاتها الاستراتيجية التي ستجري في المنطقة على مدى المستقبل القريب [1] .

كما أن أبرز ما يميز واقع التنافس الإقليمي من أجل تمكين النفوذ في الشرق الأوسط هو وجود أطراف وقوى اقليمية صاعدة مثل تركيا والسعودية وايران تسعى نحو ترسيخ الاعتبارات الأمنية والأيديولوجية على ما سواها من اعتبارات وبحسب توجه كل دولة من هذه الدول ، لا سيما وأن إطار التقارب مع الغرب بات من جانب تركيا والسعودية يميل إلى التعاون مع بقية دول الخليج العربي لاستمكان حركتها الشرق أوسطية ، ليكون على العكس من نفوذ ايران في المنطقة المدعومة من روسيا . من هنا وجدنا دول محيط الجوار الإقليمي غير العربية في منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في تركيا وايران تستثمر حالة الضعف الاستراتيجي الكامنة في توازنات القوى الإقليمية العربية وتحالفاتها الراهنة ، لتبدأ في انتاج أدوات وآليات جديدة تبغي تعزيز أدوارها الإقليمية على المدى القريب ، وبدليل الصراع الحاصل في سوريا الذي مازال يعاني من الأزمة العسكرية (الحسم العسكري لصالح طرف بعينه) ، والشيء نفسه غرباً في ليبيا وأقصى الجنوب الغربي في حرب اليمن أيضاً التي باتت تتأرجح ما بين مصالح ونفوذ قوى إقليمية عدة ، على الرغم من الحلم الذي يراود بعضها في استعادة أمجادها في عصر الامبراطوريات السابق [2] . إذ تُعّد كل من تركيا وإيران من الدول التي تمثل خط تماس المحاور في الجغرافية السياسية لمنطقة الشرق الاوسط ، كونهما تمتلكان القوة العسكرية والبشرية والتقدم التكنولوجي وما سواها (على الرغم من العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في الثامن من أيار 2018) ، فضلاً عن الرغبة الواضحة في استمكان نفوذيهما على مساحات واسعة في منطقة الفراغ التي لم تتمكن الولايات المتحدة لحد الآن من ملئها باستثناء روسيا التي باتت القوى الكبرى المتواجدة بثقل كبير في سوريا منذ عام 2015 . من هنا يمكننا أن نحدد دور هذه القوى الإقليمية المتصاعد للحفاظ على المكتسبات المتحققة في المستويين السياسي والأمني أو

---

(1) محمد رمضان أبو شعيشع ، ملفات معقدة : مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، مصر ، 12 / 3 / 2018 ، ص 1 .

(2) نوح فسيفس ، دراسة استراتيجية : الصراع في الشرق الأوسط والتوازن في لعبة القوى بين ايران والسعودية ، صحيفة رأي اليوم ، لندن ، 16 / 12 / 2015 ، ص 2 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

ما سواه والمتداخل في دائرة المصالح الجيوسياسية والتحالفات الجيو – استراتيجية الحاصلة في الشرق الاوسط ، مع الأخذ بالحسبان اندفاع هذه القوى لتؤدي دوراً عابراً لحدود الجغرافية السياسية وصولاً إلى تحقيق حالة من الشراكات الثنائية أو حتى الثلاثية بالتعاون مع روسيا . مع مراعاة اتفاقيات الشراكة والتعاون مع العديد من الدول في مناطق التأثير السياسي والاستراتيجي (الدول المحورية) ، لنكون أمام ادراك أمريكي – روسي مشترك لحجم الحركة والفعل المتاح في المساحة المكتسبة وتناسبه مع قدر مستوى القوة والسلطة والنفوذ التي تملكهما كل من تركيا وايران في منطقة الشرق الاوسط , على الرغم من حالات التنافس أو الصراع وربما الاصطدام في بعض التفاصيل ، لا سيما استمرار سيناريوهات الضغط والعقوبات ومحاولات احتواء الولايات المتحدة لإيران من خلال تضييق الخناق عليها بحزمة مُضافة من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها مؤخراً ، وكذا الحال بالنسبة إلى تركيا في أوربا أو في بعض مناطق نفوذها من خلال اتباع الأسلوب نفسه لتحديد هامش حركتها هناك والمُمتد إلى خارج حدودها الإقليمية [1] .

من هنا يمكننا أن نحلل واقع وطبيعة النظام العالمي الجديد الذي بات يتأرجح ما بين مدرستين الأولى ترى فيه عالم غارق بالحروب والاضطرابات (رؤية فرانسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ والإنسان الأخير) ، والثانية ترى فيه أن العالم غارق بالانقسامات والنزاعات المتوالية (رؤية صاموئيل هنتنغتون في كتابه صراع الحضارات) . وبين هذا وذاك تناقضات وتباينات عدة جعلت واقع الكثير من دول العالم غير مستقراً في ظل ظهور تيار فكري جديد يرى من الضرورة بناء نظام عالمي جديد يستند إلى خيارات عدة ، تتأرجح ما بين بناء السلام أو الدخول ضمن تنافسية مفرطة غير مستقرة من شأنها أن تنتج المزيد من الفوضى والحروب والصراعات [2]. وبالمحصلة النهائية ستكون فرص إدارة الأزمات والصراعات ضعيفة سيما في ظل انحسار دور الفواعل الدولية وترك مجالات الحركة والتأثير لقوى فوق إقليمية كما أسلفنا ، مع الأخذ بالحسبان طبيعة الترتيبات الاستراتيجية التي تجري في السر والعلن من أجل تحديد حدود المصالح والنفوذ بين القوى العظمى والقوى الكبرى الصاعدة على حدٍ سواء ، ناهيك عن حالة الاتفاق على مشتركات محددة وضامنة لأطر التعاون البيني الداخلة ضمن تفاصيل المشروعات الاستراتيجية المستقبلية القادمة (المشتركات في المحور الأمريكي – الروسي ، والمشتركات في المحور الأمريكي – الصيني) ، وكلاهما ممتد على مساحات واسعة تجري بالاتفاق مع حلفائهم الإقليميين في عموم منطقة الشرق الأوسط .

([1]) محمد بن سعيد الفطيسي ، مستقبل الشرق الاوسط بين النفوذ الايراني والهيمنة التركية ، صحيفة رأي اليوم ، لندن ، 18 / 1 / 2018 ، ص 1 .

([2]) رمزي المنياوي ، الربيع العربي بين الثورة والفوضى ، الفوضى الخلاّقة السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها لشرذمته ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 2012 ، ص 29 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

المبحث الثالث : أبعاد الاستراتيجية الأمريكية الراهنة في عهد الرئيس (ترامب) :

تكمن الاستراتيجية الأمريكية الراهنة في احتمالية ترجيح إدارة أي صراع أو توتر قد يحصل في المستقبل إذا ما كان هناك أي تهديد للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط حصراً ، وهذا ما جرى بالفعل تأكيده من جانب وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إثناء زيارته للقاهرة في التاسع من كانون الثاني عام 2019 ، والقائه محاضرة في الجامعة الأمريكية بشأن أثر تطورات المرحلة الراهنة في مستقبل الشرق الأوسط ، بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية في جهودها الاستراتيجية نحو مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي والمُضي في تقييم استراتيجياتها السابقة لاستعادة تحكمها في مستقبل منطقة الشرق الأوسط .

أما استراتيجية الرئيس ترامب فإنها باتت تؤكد على ما حدده في مرحلة الدعاية الانتخابية (أمريكا أولاً) ؛ ولكن شتان فيما جرى تحليله سابقاً ويحدث الآن في احتدام فوضى الصراعات وتناقضات ما بعد التنافس التي حددت الخلل البنيوي في معادلة التوازن وقيادة النظام العالمي الراهن . من هنا جاءت دراسة كل من (هيو مايلز و آلستير نيوتن) في كتابيهما مستقبل الشرق الأوسط الصادر في المملكة المتحدة عام 2017 ، حينما حددا مسارات مستقبل منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011 ، والتي باتت ترجح حدوث حراك جماهيري آخر في داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها ؛ ولكن ليس بشكل سريع ومفاجئ . في حين تبدو القوى الأمنية والقمعية السياسية التي كانت سائدة في واقع أطرها التقليدية الكامنة في حكم أنظمتها السياسية أمام احتمال التغيير والزوال ، لنكون أمام احتمالات جديدة أخرى على مستوى مستقبل منطقة الشرق الأوسط والتي تكمن في تغير موازين القوى الدولية والإقليمية المتحكمة فيهما ، يُصاحبه حدوث دورة جديدة من الثورات الشعبية لتكون فاعلة بشكل تدريجي ، فضلاً عن التغيير الذي سيحصل في سلوك وفهم الشعوب العربية وأنظمة حكمها الجديدة في ظل مرحلتي ما بعد الاصلاح والتغيير[1]. لتكون نتائج الموجة القادمة بفعل هذا الحراك الشعبي الثوري العربي أكثر سرعة وشدة في التأثير مقارنة بما حدث في عام 2011 ، لذا فإن الدول التي لم تتأثر بما حدث سابقاً ولم يحصل فيها أي تغيير سياسي ملحوظ ؛ سنجدها معرّضة لموجات من التغيير السياسي في أنظمة حكمها غير الديمقراطية . لاسيما وأن مؤشرات ودلالات التغيير والتحول في واقع أنظمة الحكم السياسية العربية بدأت تتأكد شيئاً فشيء من خلال فاعلية الشعوب العربية التي مازالت قادرة على التأثير والحركة بقوة ، بدليل ما حصل في الجزائر من حراك شعبي أجبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على تأجيل انتخابات الرئاسة المقررة في الثامن عشر من

---

[1]() يُنظر للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع : هادي نعمة ، مستقبل الشرق الأوسط : ثورات أكثر راديكالية ، 22 / 10 / 2018 ، ص 1 ، متاح على الرابط : http://www.almayadeen.net/books/ .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

نيسان عام 2019 ؛ وذلك بسبب ترشحه للولاية الخامسة (التي تنتهي في الثامن والعشرين من نيسان عام 2019) ، ومن ثم اضطراره للاعتراف بمطالب الضغط الشعبي واقراره بأحقية الشعوب في أن تكون الحاكمة أولاً وقبل كل شيء . ليسلم في المحصلة النهائية بضرورة ترك مسئولية الحكم لمن له الأحقية بذلك في ظل استمرار الحراك الجماهيري الذي اثبت بأن أحداث ما عرف بثورات الربيع مازالت حية وماثلة في الأذهان وممكن أن تتكرر ، وبين هذا وذاك سنشهد تحولات سياسية غير مسبوقة تروم التغيير والمراجعة في آن واحد والشيء نفسه سيحصل في مجمل علاقاتها البينية على المستوى الدولي والإقليمي حاضراً ومستقبلاً .

المطلب الأول : مستقبل الشرق الأوسط في ظل اضطراب مجالات التعاون (مرحلة إدارة ترامب) :

ركز دونالد ترامب منذ مرحلة الدعاية الانتخابية وحتى بعد توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016 على كيفية جعل بلاده أكثر أمناً (أمريكا أولاً) مقارنة عما سبق ، فضلاً عن الوعود التي وعد بها لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي (صفقة القرن) وبقدر تعلق الأمر بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس وما سواها من الوعود الأخرى التي عمل على تنفيذها ، بدأت عملية تطبيق ما وعد به فعلياً حينما صدر قرار ترامب بنقل السفارة في السادس من كانون الأول عام 2017 . ومع مجيء ترامب للرئاسة أفضت تطورات الأوضاع إلى إجراء تقييم شامل لما يجري في الشرق الأوسط ، لا سيما عندما شخصّ بأن وصول ما عرف بالإسلام الراديكالي إلى بلادهم يعني أنه ينذر بخروج هذا التيار من حدود سيطرة دول منطقة الشرق الأوسط ، لتضطرب الكثير من الأوضاع هناك والشيء نفسه حدث ويحدث في أوربا على حدٍ سواء ؛ بسبب تداعيات الهجرة والنزوح من مناطق الصراع والتوتر في الشرق الأوسط وما سواها على وجه التحديد باتجاه أوربا وأمريكا ، مع الأخذ بالحسبان أحداث فرنسا الإرهابية التي وقعت بالعاصمة في الثالث عشر من تشرين الثاني عام 2015 لتصيب العالم بالذعر والخوف أكثر من ذي قبل ، ومن ثم يتكرر المشهد مرة أخرى في تفجيرات بروكسل بالعاصمة البلجيكية في الثاني والعشرين من آذار عام 2016 (مطار بروكسل الدولي ومحطة مترو مالبيك) . لتنذر بمزيد من الفوضى والاضطرابات من جرّاء ضعف التعاون في مجال معالجة وحل أزمات ومشكلات تلك المناطق ومشكلاتها عموماً التي تعاني من حالة انعدام الاستقرار وتداعيات الفوضى التي تعيشها وامتدادها لحدود العديد من الدول العالم المتقدم والنامي في آنٍ واحد ، مما جعل الإدارة الأمريكية الجديدة تفكر بجدية للعمل على خيارات بديلة جديدة في تعاطيها مع أزمات وقضايا الشرق الأوسط في ظل الرغبة نحو إعادة النظر في مجمل الاستراتيجيات السابقة التي

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 96-123

انتهجها سلفه (الرئيس السابق باراك اوباما) [1] . من هنا جاءت استراتيجية الأخير لتحقق تقارباً مع إيران على أمل تفكيك التحالف الإيراني – الروسي ، والشيء نفسه حدث بعد توقيع الاتفاق النووي لمجموعة 5 + 1 برعاية الأمم المتحدة في منتصف تموز عام 2015 ، وكذلك التخلص من الأسلحة النووي في سوريا لمصلحة إسرائيل عبر تسوية جاءت برعاية أمريكية – روسية ؛ ولكن النتائج على أرض الواقع باتت تؤكد بأن التحالف الروسي مع إيران قد أخذ أبعاداً ممتدة سيما بعد التدخل العسكري المباشر للأولى في سوريا منذ عام 2015 ، لتتغير المعادلة على أرض الواقع لصالح القوى الكبرى الصاعدة (القوى فوق الإقليمية) من جانب . ولم تجدِ استراتيجية اوباما طريقها نحو الثبات واليقين في تأمين توريد الغاز الإيراني عبر سوريا وحتى تركيا وصولاً إلى أوروبا ؛ بسبب التقارب الروسي – التركي أولاً والتقارب الروسي – الإيراني ثانياً واللذان أنتجا مباحثات لتسوية الصراع في سوريا عبر مفاوضات سوتشي والأستانة وما سواها ، لتكون بديلاً عن مباحثات جنيف الماراثونية من جانب آخر [2]. من هنا باتت الولايات المتحدة الأمريكية أمام خيارات معقدة تستلزم التحرك على مختلف المستويات في إعادة المراجعة باستراتيجياتها السابقة ، من أجل إعادة تمكين واستحكام نفوذها في منطقة الشرق الأوسط حاضراً ومستقبلاً . بمعنى إن الولايات المتحدة سنجدها أمام احتمالات عدة متأرجحة ما بين التراجع أو الانكفاء في دورها القيادي حيال منطقة الشرق الأوسط والعالم تار، أو المُضي في وضع الخيارات البديلة الفاعلة لضبط أمن واستقرار عموم مناطق النفوذ والهيمنة السابقتين تارة أخرى ، لا سيما وأنها المسئولة عن قيادة ما عُرِف بالتحالف الدولي (محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي) منذ عام 2014 ، وهذا يعكس حالة التحول النوعي الحاصل في محتوى توزيع مقومات القوة الاستراتيجية في النظام الدولي الجديد لتكون متباينة وفقاً لاستراتيجيات المُنافسين الجُدد للقوى فوق الإقليمية الكبرى . من هنا سنكون أمام احتمالات جديدة مفتوحة على مقاربة تعددية قطبية تدرجية ستحدث شيئاً فشيء ، تمهيداً لقبول القوى العظمى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بالمحصلة النهائية بقيادة جماعية تشاركية للنظام العالمي الجديد القادم بالتعاون مع تلك القوى الكبرى الصاعدة وعلى وفق قواعد جديد ستجد صيرورتها بحسب مصالح الجميع ورؤاهم الاستراتيجية (آفاق التعاون المشترك) . لذا فإن تحليل الواقع الاستراتيجي الراهن لا يمكن أن نصفه بضعف القوة العسكرية الأمريكية ، بقدر ما يعبر عن رغبة الإدارة الأمريكية للانشغال في ترتيب أولوياتها الاستراتيجية وفقاً لتطورات الأوضاع الحاصلة في الشرق الأوسط وما سواها ؛

---

(1) محمد باحارث ، السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة في عهد دونالد ترامب ، دار سيبويه للطباعة والنشر ، السعودية ، 2017 ، ص ص 10 – 12 .

(2) د . عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب ، التصدي الصلب : السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية ، دار إي – كتب ، لندن ، كانون الأول 2017 ، ص 362 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

لتبقى الأخيرة جزءًا من المصالح الاستراتيجية الأمريكية على الصعيدين الجيو – استراتيجية وحتى الاقتصادي ، لا سيما بعد تمكن القوة الاقتصادية الأمريكية من التعافي التدريجي في أزمتها الاقتصادية التي لحقت بها منذ عام 2008 . أما الاستراتيجية الأمريكية القادمة فستركز على بدائل أكثر فاعلية في تحديد مجال حركتها من أجل تقييم جميع الأوضاع والقضايا في عموم المنطقة والعالم من جهة ، وللحفاظ على ديمومة هذا التعافي الاقتصادي من دون تكرار السيناريوهات السابقة (التدخل الأمريكي المباشر) على أمل الخروج من محنة تحمل تكلفة الحروب السابقة التي خاضتها بشكل مباشر من جهة أخرى ، ليأتي دور حلفائها التقليديين في الكثير من مناطق العالم سيما منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط ، كي تتحمل كل دولة عبء ومسئولية ضمان أمنها واستقرارها وفقاً لمنظومة التحالفات الاستراتيجية الأمنية والسياسية القادمة ، التي ستدير آفاق التعاون خلال المرحلة الراهنة على أقل تقدير (رؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحالية) .

المطلب الثاني : الاحتمالات المرجّحة في مستقبل التعاون والصراع لمنطقة الشرق الأوسط :

يمكننا هنا أن نحدد ابرز الاحتمالات المرجّحة في مستقبل التعاون والصراع على وفق المعطيات الموضوعية والظروف الواقعية الحاصلة في الشرق الأوسط والتي أحدثت هشاشة في الأوضاع الداخلية لدولها ، لا سيما وان أغلب أسبابها تعود للمرحلة الاستعمارية وما بعدها ، ليؤثر بشكل أو آخر في طبيعة دول المنطقة ومدى قدرتها على التعاطي مع التحديات التي انتجتها التحالفات المنضوية تحت عناوين (الحرب الكونية ضد ظاهرة الإرهاب الدولي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001) ، لينقسم العالم بأكمله بين دول فقيرة ودول غنية يقع في وسطها دول العالم النامي ؛ مع الأخذ بالحسبان التنافسية الشديدة التي تنتهجها القوى العظمى والكبرى على حدٍ سواء ، والتي انتجت بدورها مصالح متباينة تروم التغيير في الشرق الأوسط في حالة تعرّض تلك المصالح للتهديد أو الخطر ، وبين هذا وذاك حلقة مفرغة من الصراعات والحروب الجانبية التي باتت تُدار بالوكالة تفادياً للتكلفة الباهظة التي أحدثتها الحروب المباشرة السابقة [1] .

أما الدراسة الموسعة التي أجرتها لجنة العلاقات الدولية في مجلس اللوردات البريطاني من العام 2017 وبمساعدة عدد من الباحثين السياسيين والمختصين في الشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط ، فقد أكدت أن الأخيرة تمر بمرحلة انتقالية معقدة ومن الصعب تجاوز تداعياتها الراهنة

(1) David Downing , Conflicts of the middle east , World almanac , Library of the middle east , Gareth Stevens publishing , U.S.A. 2007 , PP . 7 – 9 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

وتحدياتها المركبة الحاصلة منذ أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011 . بمعنى استمرار حالة انعدام الاستقرار خلال السنوات القادمة بسبب تداخل قوى عظمى وكبرى في حلقات هذا الصراع الذي يجري بالوكالة ، مما ينتج في المستقبل القريب أزمات ومشكلات عدة من شأنها أن تفاقم الصراعات في الشرق الأوسط نظراً لتباين مصالح تلك الدول وتقاطعها في أحيان كثيرة (استحكام مناطق النفوذ والهيمنة). من هنا نجد أن سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحالية تروم التفاوض مع القوى فوق الإقليمية الصاعدة والمتمثلة في روسيا والصين وما سواها ، من أجل الوصول إلى توافق دولي يُرضي جميع الأطراف المتنافسة حيال منطقة الشرق الأوسط ، مع الأخذ بالحسبان التطورات الأخيرة التي رافقت إعلان قرار الرئيس الأمريكي ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل كما أسلفنا ، مع الأخذ بالحسبان وفقاً لرأي الباحث اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية في الخامس والعشرين من آذار عام 2019 بسيادة إسرائيل على مرتفعات هضبة الجولان المُحتلة منذ عام 1967 ، تمهيداً لفرض سياسية الأمر الواقع على عموم دول الشرق الأوسط في استكمال متطلبات طرح صفقة القرن لاحقاً ؛ ولكن على مستوى العلاقات البينية فأن الأوضاع ستأخذ أبعاداً مختلفة من خلال ايجاد تحالفات وكيانات جديدة ربما ستأتي بعكس توقعات المختصين والمحللين في المجال الاستراتيجي على مدى المستقبل القريب . إذ نجد أن الأردن ستكون الأكثر اقتراباً من تركيا نظراً لموقفها من القضية الفلسطينية وتأييدها له في موضوعة إدارة القدس والمقدسات المشرفة عليها هناك ، مع استمرار احتمال فوضى الصراعات في الشرق الأوسط وانحسار مجالات التعاون في تسويتها بشكل نهائي حتى العام 2050 ؛ لأن الاحتمال الأخير سينتج حالة من انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي وحتى الأمني بسبب تداعيات التنافسية الشديدة للقوى الدولية والإقليمية على حدٍ سواء ؛ لاسيما وأن القوى العظمى والكبرى ستكون سبباً لتأجيج الصراعات الإقليمية والعرقية والمذهبية وما سواها . لذا فأن منطقة الشرق الأوسط باتت في صلب الصراعات والحروب التي تُدار من الخارج ، ومن الصعب الخروج من هذه الحلقة المفرغة إلا بخروج عدد من الدول عن منظومة المدار الإقليمي طالما أنها كانت في السابق جزءًا من المنظومة الدولية التي أديرت على حساب المصالح الشعبية والاقليمية ، لتكون كفة ميزان المصالح راجحة لصالح تعاون تلك القوى العظمى والكبرى المتنفذة حاضراً ومستقبلاً [1] .

من هنا تأتي اهتمامات القيادة الصينية الجدية بمنطقة الشرق الأوسط وبخاصة بعد أن أصدرت الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ، بالتعاون مع دار نشر مراجع العلوم الاجتماعية في العاصمة بكين (الكتاب

---

[1] () د. شهاب المكاحلة وماريا دوبوبيكوفا المكاحلة ، ما مستقبل الشرق الأوسط حتى العام 2022؟ متاح على الرابط : https://worldnews-sy.com ، 23 / 12 / 2017 ، ص ص 1 – 2 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

الأصفر للشرق الأوسط) في عام 2017 والذي تضمن تقرير التنمية في الشرق الأوسط . وقد جاءت تحليلات الكتاب الأصفر لتقييم أوضاع منطقة الشرق الاوسط ومستقبلها بشكل شامل ، أما تقرير التنمية فقد ركز على محاور ثلاث أساسية وهي كالآتي [1] :

1 – تراجع النفوذ الامريكي في منطقة الشرق الأوسط .

2 – الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط وما سواها .

3 – مستقبل التنمية في الشرق الاوسط .

لذا فأن تحليلات الخبراء والمختصين الصينيين الواردة في الكتاب الأصفر أعلاه باتت تعتقد أن منطقة الشرق الأوسط قد دخلت أعتاب عصر ما بعد أمريكا ، إذ أتاح تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط فرصة للقوى الشرقية الكبرى وبخاصة روسيا لتعزيز نفوذها في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم ، وفي الوقت نفسه تزايدت ثقة دول المنطقة في ضرورة إتباع طرق تنمية جديدة خاصة بها، ليكون النموذجين الصيني والروسي الأكثر جذباً لاهتمام دول المنطقة للتعاون معها . بمعنى أن موازين القوى في الشرق الأوسط بدأت تتطور نحو تعددية قطبية في ظل تزايد فرص التعاون المنشودة لدول منطقة الشرق الأوسط نحو الشرق ، كما بادرت الدول الآسيوية من جهتها للانفتاح غرباً وتطوير علاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية مع دول الشرق الأوسط مسبقاً . وفي المحصلة النهائية ستستمر إدارة ترامب في تطبيق سياسة (أمريكا أولا) في ظل إعادة مراجعتها لاستراتيجياتها السابقة وتقليص تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط كما بدأها الرئيس السابق أوباما ؛ ولكن ستبقى أمريكا تولي أهمية قصوى للشرق الأوسط خلال السنوات القادمة كونها تقع جزءًا من أمنها القومي في ظل الاستمرار بجهودها الدولية من أجل محاربة الجماعات والتنظيمات الإرهابية المسلحة من جانب ، والسعي نحو فرض حزم جديدة من العقوبات الاقتصادية على إيران (أيار 2019) بهدف تضييق فرص ديمومة برنامجها النووي أو إعادة إحياء المشروع النووي من جديد وبحسب تقديرات الخبراء في الإدارة الأمريكية من جانب آخر ، وأخيراً وليس آخراً تمكين وتحقيق غاية أساسية ألا وهي الحد من توسع النفوذ الإيراني في المنطقة [2]. من هنا جاءت توقعات موقع ستراتفور الأمريكي المتخصص في الدراسات الأمنية والاستراتيجية خلال العام 2019 في الآتي :

---

[1] () هاني محمد ، الصين تصدر "الكتاب الأصفر" عن مستقبل الشرق الأوسط ، جريدة اليوم السابع ، مصر ، 7 / 11 / 2017 ، ، ص 1 .

[2] () هاني محمد ، الصين ... ، المصدر السابق نفسه ، ص 2 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

أ – توسع النفوذ التركي داخل سوريا بعد الانسحاب الأمريكي المتوقع بعد استكمال إجراء الترتيبات اللازمة مع واشنطن في ظل التعاون والتنسيق مع روسيا أيضاً .

ب – تشديد العقوبات الأمريكية على إيران بهدف آخر ألا وهو تخفيض الصادرات الايرانية من النفط والطاقة وربما الاستمرار في مواصلة الضغط عليها لدفع موجة الاحتجاجات للظهور في الداخل من جديد .

ج – استمرار الضغوط الأوربية من جانب مشرّعي برلمانات دولهم لتخفيض توريد الاسلحة إلى السعودية والامارات وما سواها في ظل سعي مشرّعي بعض برلمانات هذه الدول (ألمانيا مثلاً) ، لاستصدار قرارات تلزم حكوماتها على الالتزام بهذه الإجراءات فعلياً (بسبب تداعيات الحرب التي يقودها التحالف العربي في اليمن) .

د – تركيز اسرائيل على دعم حليفها الاستراتيجي الأمريكي من أجل استكمال تنفيذ خطوات صفقة القرن ، ناهيك عن رغبة إسرائيل في إحياء المشاعر الصهيونية من خلال الضغط على حركة حماس في غزة لتسويقها إعلامياً كتهديد خطير في المنطقة ، متناسية الحقوق المشروعة للدولة الفلسطينية وشعبها في إعلان حلم الدولة حاضراً ومستقبلاً .

هـ – تغير بوصلة الحكم في الجزائر تحت استمرار الضغط الجماهيري من أجل تنفيذ عمليات الإصلاح والتقييم والمراجعة (مرحلة ما بعد بوتفليقة) .

6 – استمرار الدعم الإقليمي والدولي لنمط الحروب التي تُدار بالوكالة (الحرب في اليمن ، والحرب في ليبيا في ظل تطورات الأوضاع العسكرية للواء حفتر في غربي ليبيا وما سواها بعد نيسان 2019) ، لا سيما وأن حكومة الوفاق الليبية تحظى بدعم دولي وأممي كونها تمثل الشرعية الدستورية للدولة في ظل تأكيد رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج على الاستعداد للرد العسكري من أجل الحفاظ على وجود الدولة ووحدتها [1] .

الخاتمة :

يمكننا أن نوصف المجتمع الدولي الراهن بالمجتمع الفوضوي الذي تسوده فوضى الصراعات والأزمات والحروب المتوالية من دون أن نلحظ أي تطور في وسائل ضمان أمن واستقرار ديناميكيات التفاعلات فوق الإقليمية التي باتت تتحرك بتباينات المصالح وتناقضاتها ؛ بسبب خشية وحذر القوى الإقليمية الفاعلة في

[1] () على مشارف طرابلس.. قوات حفتر في غريان والسراج يأمر باستعمال القوة الجوية ، أخبار قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 4 / 4 / 2019 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

المنطقة والمتمثلة في إيران ، تركيا ، والسعودية وما سواها من الدول بشأن انعدام جدوى وفاعلية المتغيرات الدولية الحاصلة على مستوى السياسة الدولية في ضبط استقرار منطقة الشرق الأوسط عموماً ، لا سيما بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي الحاصلة منذ عام 2011 والتي جاءت لتنذر تدشين مرحلة جديدة من التنافسية المحتدمة التي وجدناها تتأرجح ما بين الصراع والتعاون ، فتارة تحتدم الأوضاع بصراعات إقليمية واضحة من الصعب التحكم بإدارة أسباب أزماتها، وتارة أخرى صعوبة تسويتها نظراً لتعدد أطرافها (الحروب التي تُدار بالوكالة) .

أما الخيارات المُتاحة أمام مستقبل الشرق الأوسط فنجدها تعمل بمعادلة موازنة حماية مصالح القوى الإقليمية والدولية مع تأمين نفوذها حتى وإن كان على حساب استقرار تلك الدولة أو ما سواها من الدول (التسويات السياسية المطروحة حالياً من خارج الحدود) ، لتبقى التوجهات الاستراتيجية موجهّة بأطر موازية للتحالفات السياسية المتناظرة (الدور الإقليمي الإيراني – التركي المدعوم من روسيا) يناظره الدور الخليجي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي كلتا الحالتين استندت هذه المعادلة إلى حالة من الاستقطاب المحوري المُمتد والعابر لحدود المحيط الإقليمي للشرق الأوسط نفسه .

من هنا بدأت أطر التعاون والصراع مطروحة على البحث والنقاش بشأن مستقبل منطقة الشرق الأوسط الذي تشابكت فيه مصالح القوى الكبرى فوق الإقليمية مع مصالح القوى العظمى من دون ان تتقدم خطوات ملحوظة نحو معالجة المشكلات والأزمات التي باتت تهدد أمن المنطقة بأكملها ، ناهيك عن تناقض السياسات الاستراتيجية في تعاطيها مع أخطر ملفات وقضايا المنطقة (الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، الاتفاق النووي الإيراني ، الحرب في سوريا ، الحرب في اليمن ، الحرب في ليبيا) في ظل تباين الرؤى واختلاف الإرادات التي تروم إرساء أسس السلام والاستقرار في داخل دول الشرق الأوسط وخارجه على مدى المستقبل القريب ، لا سيما وأن استقرار الأول سيكون سبباً في استقرار الثاني الممتدة حدوده إلى ما أبعد من أوربا وأمريكا .

الاستنتاجات :

تسعى الدول الكبرى فوق الإقليمية مثل روسيا والصين وما سواها نحو ادراك أهمية الدور الذي يؤديه حلفائها الإقليميين في ظل الاقتناع الراهن بعدم جدوى تمثيل الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط دولي محايد في قضايا الصراع الحالية ومنها الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وما سواه ، إذ لا بُدّ من تحالفات سياسية وأمنية جديدة يجري ترتيبها على وفق مصالح دول المنطقة حصراً طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

مشروعاً استراتيجياً في المنطقة والذي يتمثل في استكمال فرض هيمنتها للتحكم بالشرق الأوسط بأكمله ، من خلال استحكام هذا النوع من الهيمنة بمشروع فكري – استراتيجي بعيد المدى تسعى فيه إلى فرض رؤى جديدة مُضافة مع بقاء حالتي الصراع والتوتر مستمرتين باتجاه التصاقهما بأهداف أمريكية حيوية لا تنفك أن تكون مصدراً مُسبباً لانعدام الاستقرار في عموم المنطقة خلال المرحلة المقبلة .

من هنا يمكننا أن نحدد أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث والتي تكمن في الآتي :

1 – لم تعد تركيا وإيران والسعودية وما سواها تُصنّف من ضمن الدول الطرفية أو الهامشية في التأثير بسبب ضغط الظروف والتحولات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط ، مما لا يدع مجالاً للشك في أن تؤدي هذه الدول دوراً محورياً في قضايا الصراع والتعاون الحاصلة في قضايا وملفات الشرق الأوسط بدءًا من الحرب في سوريا ، الحرب في اليمن ، صراع النفوذ الإقليمي والدولي الحاصل حالياً في ليبيا ، وانتهاءً بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وما سواها من القضايا المُعاصرة .

2 – أن مقدمات التنافس فوق الإقليمي بدأت تؤشر صيرورة وتبلور فرص جديدة من أجل التعاون والشراكة العابرة للحدود الإقليمية لدول الشرق الأوسط .

3 – ضرورة تشكيل نمط جديد وواسع من التكتلات والتحالفات فوق الإقليمية يضم جميع الدول المؤثرة وغير المؤثرة ، لضمان آفاق تعاون بعيدة عن صراع النفوذ والهيمنة على الآخر .

4 – ضرورة التسليم بمعادلة تأثير المنافسين الجُدد على الساحة الدولية والإقليمية بعد أن حجزت روسيا والصين كقوة كبرى صاعدة موقعاً تنافسياً في منطقة الشرق الأوسط ، معتمدة في ذلك على حلفائها الاستراتيجيين مثل تركيا وإيران وغيرهما من الدول .

5 – العمل على صيرورة نمط جديد من علاقات التعاون المتوازنة مع جميع دول المنطقة وخارجها لبناء مقومات القوة والتأثير الاستراتيجيين في المنطقة والعالم ؛ لأن المرحلة القادمة سيتركز العمل فيها على عملية بناء مقومات السلام الوقائي المشفوع بدور تكميلي ضامن لتطويع قدرات المُنافسين الجُدد ، ولإقناع الآخرين بأن الشرق الأوسط الجديد سيكون الساحة التي تقاس فيه حقائق التأثير الدولي لخارطة الجغرافية السياسية القادمة .

6 – المُضي في تغيير الوضع الجيو – استراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط نحو محددات التكامل في منظومة بناء السلام ، كي تتماشى مع المتغيرات الحاصلة في محتوى القوة النوعية الحاصل لدى المُنافسين الجُدد

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 96-123

والتي بدأت تساير منظومة المصالح من خلال الاعتماد على التعاون أكثر من التعويل والاتكاء على إدارة الصراع ، كونها المعادلة المُثلى في وضع الترتيبات الجديدة لفاعلية القوى فوق الإقليمية في مستقبل المنطقة بأكملها .

التوصيات :

من هنا يمكننا أن نحدد أبرز التوصيات التي يحددها أبعاد موضوع البحث والتي تكمن في الآتي:

1 – قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة المراجعة الشاملة في مجمل استراتيجياتها السابقة واللاحقة والتي ستركز على بدائل أكثر فاعلية في تحديد مجال حركتها من أجل تقييم جميع الأوضاع والقضايا في عموم المنطقة والعالم .

2 – رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استثمار حالة التعافي الاقتصادي التي تمر بها على المستوى الدولي من دون تكرار السيناريوهات السابقة (التدخل الأمريكي المباشر) ، للخروج من محنة تحمل التكلفة الأحادية في إدارة الصراع والحروب السابقة .

3 – مسئولية دول منطقة الشرق الأوسط التي تفترض الابتعاد عن سياسات المحاور والتحالفات متقاطعة المصالح أصلاً ، من أجل العمل مع كل الشركاء لوضع مبادئ استراتيجية تنشد التعاون لبناء مقومات السلام والاستقرار في عموم المنطقة ، ومن دون جعل المنطقة سبباً ومركزاً للتوتر والصراع مع المُنافسين وحتى مع الخصوم حاضراً ومستقبلاً (مخرجات القمة العربية لجامعة الدول العربية في الحادي والثلاثين من آذار عام 2019 ، وقمة دافوس للمنتدى الاقتصادي العالمي العاشر حول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي عقد بالبحر الميت في الأردن نيسان 2019) .

4 – إدارة قضايا وخلافات المنطقة بشكل دبلوماسي ومن خلال الحوارات البناءّة بالتعاون مع جميع الشركاء، لضمان ديمومة أمنهم واستقرارهم في جميع مجالات التعاون والشراكة الاستراتيجية خلال المرحلة القادمة .